

تسريع الطرقات في نظم الورقات

ليحي بن موسى بن رمضان العمر يطي الشافعي

ت 890هـ

ضبط وتصحيح فضيلة الشيخ

أحمد بن عمر الحانمي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

1. قَالَ الْفَقِيرُ الشَّرَفُ الْعَمْرِي
2. الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي قَدْ أَظْهَرَ
3. عَلَى لِسَانِ الشَّافِعِيِّ وَهَوَّنَا
4. وَتَابَعْتُهُ النَّاسُ حَتَّى صَارَا
5. وَخَيْرُ كُتُبِهِ الصَّغَارِ مَا سُمِّيَ
6. وَقَدْ سُئِلْتُ مُدَّةً⁽²⁾ فِي نَظْمِهِ
7. فَلَمْ أَجِدْ مِمَّا⁽³⁾ سُئِلْتُ بُدًّا
8. مِنْ رَبَّنَا التَّوْفِيقَ لِلصَّوَابِ
- ذُو الْعَجْزِ وَالتَّقْصِيرِ وَالتَّفْرِيطِ
- عِلْمَ الْأُصُولِ لِلْوَرَى وَأَشْهَرًا⁽¹⁾
- فَهُوَ الَّذِي لَهُ ابْتِدَاءٌ دَوْنَا
- كُتُبًا صِغَارِ الْحُجْمِ أَوْ كِبَارَا
- بِالْوَرَقَاتِ لِلْإِمَامِ الْحَرَمِيِّ
- مُسَهَّلًا لِحِفْظِهِ وَفَهْمِهِ
- وَقَدْ شَرَعْتُ فِيهِ مُسْتَمِدًّا
- وَالنَّفْعَ فِي الدَّارَيْنِ بِالْكِتَابِ

بَابُ⁽⁴⁾ الْأُصُولِ الْفِقْهِ

9. هَاكَ أُصُولُ الْفِقْهِ لَفْظًا لَقَبَا
10. الْأَوَّلُ الْأُصُولُ ثُمَّ الثَّانِي
11. فَالْأَصْلُ مَا عَلَيْهِ غَيْرُهُ بُنِيَ
12. وَالْفِقْهُ عِلْمُ كُلِّ حُكْمٍ شَرْعِي
13. وَالْحُكْمُ وَاجِبٌ وَمَنْدُوبٌ وَمَا
14. مَعَ الصَّحِيحِ مُطْلَقًا وَالْفَاسِدِ
15. فَالْوَاجِبُ الْمُحْكَمُ بِالثَّوَابِ
- لِلْفَنِّ مِنْ جُزْأَيْنِ قَدْ تَرَكَّبَا
- الْفِقْهُ وَالْجُزْءَانِ مُفْرَدَانِ
- وَالْفَرْعُ مَا عَلَى سِوَاهُ يُبْنَى
- جَاءَ اجْتِهَادًا⁽⁵⁾ دُونَ حُكْمٍ قَطْعِي
- أَبِيحَ وَالْمَكْرُوهُ مَعَ مَا حُرِّمًا
- مِنْ عَاقِدِ هَذَا أَوْ مِنْ عَابِدِ
- فِي فِعْلِهِ وَالتَّارِكِ بِالْعِقَابِ

(1) وفي نسخة وَشَهْرًا

(2) وفي نسخة سَابِقًا

(3) وفي نسخة عَمَّا

(4) ليست في بعض النسخ.

(5) وفي نسخة جَاءَ بِاجْتِهَادٍ

16. وَالنَّدْبُ مَا فِي فِعْلِهِ الثَّوَابُ
17. وَلَيْسَ فِي الْمُبَاحِ مِنْ ثَوَابٍ
18. وَضَابِطُ الْمَكْرُوهِ عَكْسُ مَا نُدِبَ
19. وَضَابِطُ الصَّحِيحِ مَا تَعَلَّقَا⁽¹⁾
20. وَالْفَاسِدُ الَّذِي بِهِ لَمْ تَعْتَدِدْ⁽²⁾
21. وَالْعِلْمُ لَفْظٌ لِلْعُمُومِ لَمْ يَخْصُ
22. وَعِلْمُنَا مَعْرِفَةُ الْمَعْلُومِ
23. وَالْجَهْلُ قُلُوصُورُ الشَّيْءِ عَلَى
24. وَقِيلَ حَدُّ الْجَهْلِ فَقَدْ الْعِلْمِ
25. بَسِيطُهُ فِي كُلِّ⁽³⁾ مَا تَحْتَ الثَّرَى
26. وَالْعِلْمُ إِمَّا بِاضْطِرَارٍ يَخْصُلُ
27. كَالْمُسْتَفَادِ بِالْحَوَاسِ الْخَمْسِ
28. وَالسَّمْعِ وَالْإِبْصَارِ ثُمَّ التَّالِي
29. وَحَدُّ الاسْتِدْلَالِ قُلُوصُ مَا يَجْتَلِبُ
30. وَالظَّنُّ تَجْوِيزُ امْرِيٍّ أَمْرَيْنِ
31. فَالرَّاجِحُ الْمَذْكُورُ ظَنًّا يُسَمَّى
32. وَالشَّكُّ تَجْوِيزٌ⁽⁴⁾ بِلَا رُجْحَانِ
33. أَمَّا أَصُولُ الْفِقْهِ مَعْنَى⁽⁵⁾ بِالنَّظَرِ

- وَلَمْ يَكُنْ فِي تَرْكِهِ عِقَابُ
- فِعْلًا وَتَرْكَابِلُ وَلَا عِقَابِ
- كَذَلِكَ الْحَرَامُ عَكْسُ مَا يَجِبُ
- بِهِ تَقْوُذٌ وَاعْتِدَادٌ مُطْلَقًا
- وَلَمْ يَكُنْ بِنَافِذٍ إِذَا عَقِدَ
- لِلْفِقْهِ⁽⁶⁾ مَفْهُومًا بَلِ الْفِقْهُ أَخْصُ
- إِنْ طَابَقَتْ لَوْضْفِهِ الْمَخْتُومِ
- خِلَافِ وَضْفِهِ الَّذِي بِهِ عَلَا
- بَسِيطًا أَوْ مُرَكَّبًا قَدْ سُمِّيَ
- تَرْكِيبُهُ فِي كُلِّ مَا تُصَوِّرَا
- أَوْ بِاِكْتِسَابِ حَاصِلٍ فَالْأَوَّلُ
- بِالشَّمِّ أَوْ بِالدَّوْقِ أَوْ بِاللَّمْسِ
- مَا كَانَ مَوْقُوفًا عَلَى اسْتِدْلَالِ
- لَنَا دَلِيلًا مُرْشِدًا لِمَا طُلِبَ
- مُرْجَحًا لِأَحَدِ الْأَمْرَيْنِ
- وَالطَّرْفُ الْمُرْجُوحُ يُسَمَّى وَهْمًا⁽⁷⁾
- لِوَاحِدٍ حَيْثُ اسْتَوَى الْأَمْرَانِ
- لِلْفَنِّ فِي تَعْرِيفِهِ فَاَلْمُعْتَبَرُ

(1) وفي نسخة أَمَّا الصَّحِيحُ فَهَوَ مَا تَعَلَّقَا

(2) وفي نسخة نَعْتَدِدُ

(3) وفي نسخة بِالْفِقْهِ مَعَ ضَبْطٍ يَخْصُ بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ.

(4) وفي نسخة فِي نَحْوِ

(5) وفي نسخة بَدَلَ هَذَا الْبَيْتِ: وَالطَّرْفُ الرَّاجِحُ ظَنًّا يُسَمَّى وَالطَّرْفُ الْمُرْجُوحُ يُسَمَّى وَهْمًا

(6) وفي نسخة تَجْوِيزٌ. وَمَا أَثْبَتَهُ أَوْضَحَ.

(7) وفي نسخة يَعْْنِي

34. فِي ذَاكَ طُرُقُ الْفِقْهِ أَغْنِي الْمُجْمَلَةَ
35. وَكَيْفَ يُسْتَدَلُّ بِالْأُصُولِ
كَالْأَمْرِ أَوْ كَالنَّهْيِ لَا الْمُفَصَّلَةَ
وَالْعَالِمُ الَّذِي هُوَ الْأُصُولِي

أَبْوَابُ أُصُولِ الْفِقْهِ

36. أَبْوَابُهَا عِشْرُونَ بَابًا تُسَرَّدُ
37. وَتِلْكَ أَقْسَامُ الْكَلَامِ ثَمَّا
38. أَوْ خَصَّ أَوْ مُبَيَّنَّ أَوْ مُجْمَلُ
39. وَمُطْلَقُ الْأَفْعَالِ ثَمَّ مَا نَسَخَ
40. كَذَلِكَ الْإِجْمَاعُ وَالْأَخْبَارُ مَعَ
41. كَذَا الْقِيَاسُ مُطْلَقًا لِعِلَّةِ
42. وَالْوُضْفُ فِي مُفْتٍ وَمُسْتَفْتٍ عُهُدٍ
وَفِي الْكِتَابِ كُلِّهَا سُورَدُ
أَمْرٌ وَنَهْيٌ ثُمَّ لَفْظٌ عَمَّا
أَوْ ظَاهِرٌ مَعْنَاهُ أَوْ مُؤَوَّلُ
حُكْمًا سِوَاهُ ثُمَّ مَا بِهِ انْتَسَخَ
حَظَرٍ وَمَعَ إِبَاحَةٍ كُلُّ وَقَعِ
فِي الْأَصْلِ وَالتَّرْتِيبُ لِلْأَدِلَّةِ
وَهَكَذَا أَحْكَامُ كُلِّ مُجْتَهِدٍ

بَابُ أَقْسَامِ الْكَلَامِ

43. أَقْلُ مَا مِنْهُ الْكَلَامُ رَكَّبُوا
44. كَذَلِكَ مِنْ فِعْلٍ وَحَرْفٍ وَجِدَا
45. وَقَسَمَ الْكَلَامُ لِلْأَخْبَارِ
46. ثُمَّ الْكَلَامُ ثَانِيًا قَدْ انْقَسَمَ
47. وَثَالِثًا إِلَى مَجَازٍ وَإِلَى
48. مِنْ ذَاكَ فِي مَوْضُوعِهِ وَقِيلَ مَا
49. أَقْسَامُهَا ثَلَاثَةٌ شَرْعِيٌّ
50. ثُمَّ الْمَجَازُ مَا بِهِ يُجَوِّزَا
51. بِنَقْصٍ أَوْ زِيَادَةٍ أَوْ تَقْلٍ
52. وَهُوَ الْمُرَادُ فِي سُؤَالِ الْقَرْيَةِ
اسْمَانِ أَوْ اسْمٍ وَفِعْلٌ كَارَكَبُوا
وَجَاءَ مِنْ إِسْمٍ وَحَرْفٍ فِي النَّدَا
وَالْأَمْرِ وَالنَّهْيِ وَالْإِسْتِخْبَارِ
إِلَى تَمَنٍّ وَلِعَرْضٍ وَقَسَمٍ
حَقِيقَةٍ وَحَدُّهَا مَا اسْتُعْمِلَا
يَجْرِي خِطَابًا فِي اضْطِلَاحٍ قَدْ مَأْ
وَاللُّغَوِيُّ الْوَضْعُ وَالْعُرْفِيُّ
فِي اللَّفْظِ عَنْ مَوْضُوعِهِ يَجُوزَا
أَوْاسْتِعَارَةً كَنَقْصِ أَهْلِ
كَمَا أَتَى فِي الذِّكْرِ دُونَ مَرِيئِهِ

53. وَكَازِدِيَادِ الْكَافِ فِي "كَمِثْلِهِ"
54. رَابِعُهَا كَقَوْلِهِ تَعَالَى:

وَالْغَائِطِ الْمُنْقُولِ عَنْ مُحَلِّهِ
"يُرِيدُ أَنْ يَنْقُصَ" يَعْنِي مَا لَا

بَابُ الْأَمْرِ

55. وَحَدُّهُ اسْتِدْعَاءُ فِعْلٍ^(١) وَاجِبٍ
56. بِصِيغَةِ أَفْعَلْ فَالْوُجُوبُ حَقُّقًا
57. لَامَعَ دَلِيلٌ دَلَّنَا شَرْعًا عَلَى
58. بَلْ صَرَفُهُ عَنِ الْوُجُوبِ حُتْمًا
59. وَلَمْ يُفِذْ فَوْرًا وَلَا تَكَرَّرًا
60. وَالْأَمْرُ بِالْفِعْلِ الْمُهِمِّ الْمُنْحَتِمِ
61. كَالْأَمْرِ بِالصَّلَاةِ أَمْرٌ بِالْوُضُو
62. وَحَيْثُمَا إِنَّ جِيءَ^(٢) بِالْمَطْلُوبِ

بِالْقَوْلِ مِمَّنْ كَانَ دُونَ الطَّالِبِ
حَيْثُ الْقَرِيبَةُ انْتَفَتْ وَأُطْلِقَا
إِبَاحَةً فِي الْفِعْلِ أَوْ نَذْبٍ فَلَا
يَحْمِلُهُ عَلَى الْمُرَادِ مِنْهُمَا
إِنْ لَمْ يُرِدْ مَا يَقْتَضِي التَّكَرَّرَ
أَمْرٌ بِهِ وَبِالَّذِي بِهِ يَتِمُّ
وَكُلُّ شَيْءٍ لِلصَّلَاةِ يُفَرِّضُ
يُخْرِجُ بِهِ عَنْ عَهْدَةِ الْوُجُوبِ

بَابُ النَّهْيِ

63. تَعْرِيفُهُ اسْتِدْعَاءُ تَرْكِ قَدْ وَجَبَ
64. وَأَمْرُنَا بِالشَّيْءِ^(٣) نَهْيٌ مَانِعٌ
65. وَصِيغَةُ الْأَمْرِ الَّتِي مَضَتْ تَرْدُ
66. كَمَا أَتَتْ وَالْقَصْدُ مِنْهَا التَّسْوِيَةُ

بِالْقَوْلِ مِمَّنْ كَانَ دُونَ مَنْ طَلَبَ
مِنْ ضِدِّهِ وَالْعَكْسُ أَيْضًا وَاقِعٌ
وَالْقَصْدُ مِنْهَا أَنْ يُبَاحَ مَا وَجَدَ
كَذَا لِتَهْدِيدٍ وَتَكْوِينٍ هِيَ

(1) وفي نسخة أمر

(2) وفي نسخة إن جاء

(3) وفي نسخة للشَّيْءِ

فَصْلٌ

67. وَالْمُؤْمِنُونَ فِي خِطَابِ اللَّهِ
68. وَذَا الْجُنُونِ كُلُّهُمْ لَمْ يَدْخُلُوا
69. فِي سَائِرِ الْفُرُوعِ لِلشَّرِيعَةِ
70. وَذَلِكَ الْإِسْلَامُ فَالْفُرُوعُ
- قَدْ دَخَلُوا إِلَّا الصَّبِيَّ وَالسَّاهِيَّ
وَالْكَافِرُونَ فِي الْخِطَابِ دَخَلُوا^(١)
وَفِي الَّذِي بِدُونِهِ مَمْنُوعَةٌ
تَصْحِيحُهَا بِدُونِهِ مَمْنُوعٌ

بَابُ الْعَامِّ

71. وَحَدُّهُ لَفْظٌ يَعُمُّ أَكْثَرًا
72. مِنْ قَوْلِهِمْ عَمَمْتُهِمْ^(٢) بِمَا مَعِيَ
73. الْجَمْعُ وَالْفَرْدُ الْمَعْرِفَانِ
74. وَكُلُّ مُبْهَمٍ مِنَ الْأَسْمَاءِ
75. وَلَفْظٌ مَنْ فِي عَاقِلٍ وَلَفْظٌ مَا
76. وَلَفْظٌ أَيْنَ وَهُوَ لِلْمَكَانِ
77. وَلَفْظٌ لَا فِي النِّكَرَاتِ ثُمَّ مَا
78. ثُمَّ الْعُمُومُ أَبْطَلَتْ دَعْوَاهُ
- مِنْ وَاحِدٍ مِنْ غَيْرِ مَا حَضَرَ يُرَى
وَلْتَحْصِرَ أَلْفَاظُهُ فِي أَرْبَعٍ
بِالْأَلَامِ كَالْكَافِرِ وَالْإِنْسَانِ
مِنْ ذَاكَ مَا لِلشَّرْطِ وَالْجَزَاءِ
فِي غَيْرِهِ وَلَفْظٌ أَيُّ فِيهِمَا
كَذَا مَتَى الْمَوْضُوعُ لِلزَّمَانِ
فِي لَفْظٍ مَنْ أَتَى بِهَا مُسْتَفْهِمًا
فِي الْفِعْلِ بَلْ وَمَا^(٣) جَرَى مَجْرَاهُ

بَابُ الْخَاصِّ

79. وَالْخَاصُّ لَفْظٌ لَا يَعُمُّ أَكْثَرًا
80. وَالْقَصْدُ بِالتَّخْصِصِ حَيْثُمَا حَصَلَ
81. وَمَا بِهِ التَّخْصِصُ إِمَّا مُتَّصِلٌ
- مِنْ وَاحِدٍ أَوْ عَمَّ مَعَ حَضَرَ جَرَى
تَمَيِّزُ بَعْضٍ جُمْلَةٍ فِيهَا دَخَلَ
كَمَا سَيَأْتِي آتِفًا أَوْ مُتَفَصِّلٌ

(١) وفي نسخة أَدْخَلُوا

(٢) في خ عَمَمْتُهِ.

(٣) في خ بَلْ فَيَا

82. فَالشَّرْطُ وَالتَّقْيِيدُ بِالْوَصْفِ اتَّصَلَ
83. وَحَدُّ الإِسْتِثْنَاءِ مَا بِهِ خَرَجَ
84. وَشَرْطُهُ أَنْ لَا يُرَى مُنْفَصِلًا
85. وَالنُّطْقُ مَعَ إِسْمَاعٍ مَنْ يَقْرِبُهُ
86. وَالْأَصْلُ فِيهِ أَنْ مُسْتَشْنَاهُ
87. وَجَازَ أَنْ يُقَدَّمَ الْمُسْتَشْنَى
88. وَيُحْمَلُ الْمُطْلَقُ مَهُمَا وَجِدَا
89. فَمُطْلَقُ التَّخْرِيرِ فِي الْإِيمَانِ
90. فَيُحْمَلُ الْمُطْلَقُ فِي التَّخْرِيرِ
91. ثُمَّ الْكِتَابُ بِالْكِتَابِ خَصَّصُوا
92. وَخَصَّصُوا بِالسُّنَّةِ الْكِتَابَا
93. وَالذِّكْرُ بِالْإِجْمَاعِ مَخْصُوصٌ كَمَا

- كَذَاكَ الْإِسْتِثْنَاءُ وَغَيْرُهَا انْفَصَلَ
مِنَ الْكَلَامِ بَعْضُ مَا فِيهِ انْدَرَجَ
وَلَمْ يُكُنْ مُسْتَعْرِقًا لِمَا خَلَا
وَقَصْدُهُ مِنْ قَبْلِ نُطْقِهِ بِهِ
مِنْ جَنْسِهِ وَجَازَ مَنْ سِوَاهُ
وَالشَّرْطُ أَيْضًا لِظُهُورِ الْمَعْنَى
عَلَى الَّذِي بِالْوَصْفِ مِنْهُ^(١) قَيْدًا
مُقَيَّدٌ فِي الْقَتْلِ بِالْإِيمَانِ
عَلَى الَّذِي قِيْدَ فِي التَّكْفِيرِ
وَسُنَّةٌ بِسُنَّةٍ تُخَصَّصُ
وَعَكْسَهُ اسْتَعْمِلَ يَكُنْ صَوَابًا
قَدْ خَصَّ بِالْقِيَاسِ كُلُّ مِنْهُمَا

بَابُ الْمُجْمَلِ وَالْمُبَيَّنِ

94. مَا كَانَ مُحْتَاجًا إِلَى بَيَانٍ
95. إِخْرَاجُهُ مِنْ حَالَةِ الْإِشْكَالِ
96. كَالْقُرْءِ وَهُوَ وَاحِدُ الْأَقْرَاءِ
97. وَالنَّصُّ عُرْفًا كُلُّ لَفْظٍ وَارِدٍ
98. كَقَدْ رَأَيْتُ جَعْفَرًا وَقِيلَ مَا
99. وَالظَّاهِرُ الَّذِي يُفِيدُ مَنْ سَمِعَ^(٢)
100. كَالْأَسَدِ اسْمٌ وَاحِدِ السَّبَاعِ

- فَمُجْمَلٌ وَضَابِطُ الْبَيَانِ
إِلَى التَّجَلِّيِّ وَاتِّضَاحِ الْحَالِ
فِي الْحَيْضِ وَالطُّهْرِ مِنَ النِّسَاءِ
لَمْ يَحْتَمِلْ إِلَّا لِمَعْنَى وَاحِدٍ
تَأْوِيلُهُ تَنْزِيلُهُ فَلْيُعْلَمَا
مَعْنَى سِوَى الْمَعْنَى الَّذِي لَهُ وَضِعٌ
وَقَدْ يُرَى لِلرَّجُلِ الشُّجَاعِ

(1) وفي نسخة فيه

(2) وفي نسخة ما سَمِعَ

101. وَالظَّاهِرُ الْمَذْكُورُ حَيْثُ أَشْكَلَا

102. وَصَارَ بَعْدَ ذَلِكَ التَّأْوِيلُ

مَفْهُومُهُ فَبِالدَّلِيلِ أَوَّلًا

مُقَيَّدًا فِي الْإِسْمِ بِالدَّلِيلِ

بَابُ الْأَفْعَالِ

103. أَفْعَالُ طَهَ صَاحِبِ الشَّرِيعَةِ

104. وَكُلُّهَا إِمَّا تُسَمَّى قُرْبَهُ

105. مِنَ الْخُصُوصِيَّاتِ حَيْثُ قَامَا

106. وَحَيْثُ لَمْ يَقُمْ دَلِيلُهَا وَجَبَ

107. فِي حَقِّهِ وَحَقَّنَا وَأَمَّا

108. فَإِنَّهُ فِي حَقِّهِ مُبَاحٌ

109. وَإِنْ أَقَرَّ قَوْلَ غَيْرِهِ جُعِلَ

110. وَمَا جَرَى فِي عَصْرِهِ ثُمَّ أُطْلِعَ

جَمِيعُهَا مَرْضِيَّةٌ بَدِيعُهُ

وَطَاعَةٌ⁽¹⁾ أَوْ لَا فَفِعْلُ الْقُرْبَةِ

دَلِيلُهَا كَوَصْلِهِ الصِّيَامَا

وَقِيلَ مَوْقُوفٌ وَقِيلَ مُسْتَحَبٌ

مَا لَمْ يَكُنْ بِقُرْبَةٍ يُسَمَّى

وَفِعْلُهُ أَيْضًا لَنَا يُبَاحُ

كَقَوْلِهِ كَذَاكَ فِعْلٌ قَدْ فُعِلَ

عَلَيْهِ إِنْ أَقَرَّهُ فَلْيَتَّبِعْ

بَابُ النَّسْخِ

111. النَّسْخُ نَقْلٌ أَوْ إِزَالَةٌ كَمَا⁽²⁾

112. وَحَدُّهُ رَفْعُ الْخِطَابِ اللَّاحِقِ

113. رَفْعًا عَلَى وَجْهِ أَتَى لَوْلَاهُ

114. إِذَا تَرَاخَى عَنْهُ فِي الزَّمَانِ

115. وَجَارَ نَسْخُ الرَّسْمِ دُونَ الْحُكْمِ

116. وَنَسْخُ كُلِّ مِنْهُمَا إِلَى بَدَلٍ

حَاكُوهُ عَنْ أَهْلِ اللِّسَانِ فِيهِمَا

ثُبُوتَ حُكْمٍ بِالْخِطَابِ السَّابِقِ

لَكَانَ ذَاكَ ثَابِتًا كَمَا هُوَ

مَا بَعْدَهُ مِنَ الْخِطَابِ الثَّانِي

كَذَاكَ نَسْخُ الْحُكْمِ دُونَ الرَّسْمِ

وَدُونَهُ وَذَاكَ تَخْفِيفٌ⁽³⁾ حَصَلَ

(1) وفي نسخة فطاعة .

(2) وفي نسخة لَمَّا .

(3) وفي نسخة تخفيفٌ .

أَخَفَّ أَوْ أَشَدَّ مِمَّا قَدْ بَطَلَ
كُسْنَةُ سِنَّةٍ فُتِّنَسَخُ
بِسِنَّةٍ بَلْ عَكْسُهُ صَوَابُ
وَعَيْرُهُ بَغَيْرِهِ فَلْيَنْتَسَخْ
بَغَيْرِهِ وَعَكْسُهُ حَتْمًا يُرَى

117. وَجَارَ أَيُّضًا كَوْنُ ذَلِكَ الْبَدَلِ
118. ثُمَّ الْكِتَابُ بِالْكِتَابِ يُنْسَخُ
119. وَلَمْ يَجْزْ أَنْ يُنْسَخَ الْكِتَابُ
120. وَذُو تَوَاتُرٍ بِمِثْلِهِ نُسَخَ
121. وَاخْتَارَ قَوْمٌ نَسَخَ مَا تَوَاتَرَا

بَابُ فِي التَّعَارُضِ بَيْنَ الْأَدِلَّةِ وَالتَّرْجِيحِ⁽¹⁾

يَأْتِي عَلَى أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ
أَوْ كُلُّ نَطْقٍ فِيهِ وَصْفٌ مِنْهُمَا
كُلُّ مِنَ الْوَصْفَيْنِ مِنْ⁽²⁾ وَجْهِ ظَهَرُ
فِي الْأَوَّلَيْنِ وَاجِبٌ إِنْ أَمَكْنَا
مَا لَمْ يَكُنْ تَارِيخُ كُلِّ يُعْرِفُ
فَالثَّانِ نَاسِخٌ لِمَا تَقَدَّمَ
بِذِي الْخُصُوصِ لَفْظَ ذِي الْعُمُومِ
مِنْ كُلِّ شَيْءٍ حُكْمُ ذَاكَ النَّطْقِ
بِالضِّدِّ مِنْ قِسْمِيهِ وَاعْرِفْنَهُمَا

122. تَعَارُضُ النُّطْقَيْنِ فِي الْأَحْكَامِ
123. إِمَّا عُمُومٌ أَوْ خُصُوصٌ فِيهِمَا
124. أَوْ فِيهِ كُلُّ مِنْهُمَا وَيُعْتَبَرُ
125. فَالْجَمْعُ بَيْنَ مَا تَعَارَضَا هُنَا
126. وَحَيْثُ لَا إِمْكَانَ فَالتَّوَقُّفُ
127. فَإِنْ عَلِمْنَا وَقْتَ كُلِّ مِنْهُمَا
128. وَخَصَّصُوا فِي الثَّلَاثِ الْمَعْلُومِ
129. وَفِي الْأَخِيرِ شَطْرُ كُلِّ نُطْقٍ
130. فَاخْصُصْ عُمُومَ كُلِّ نُطْقٍ مِنْهُمَا

بَابُ الْإِجْمَاعِ

أَيُّ عُلَمَاءِ الْفِقْهِ دُونَ نُكْرٍ
شَرَعًا كَحُرْمَةِ الصَّلَاةِ بِالْحَدِّثِ
لَا غَيْرَهَا إِذْ خُصِّصَتْ بِالْعِصْمَةِ

131. هُوَ اتِّفَاقُ كُلِّ أَهْلِ الْعَصْرِ
132. عَلَى اعْتِبَارِ حُكْمِ أَمْرٍ قَدْ حَدَثَ
133. وَاحْتِجَّ بِالْإِجْمَاعِ مِنْ ذِي الْأُمَّةِ

(1) وفي نسخة فصلٌ في التَّعَارُضِ

(2) وفي نسخة في وجه .

مَنْ بَعْدَهُ فِي كُلِّ عَصْرِ أَقْبَلَا
 أَيُّ فِي انْعِقَادِهِ وَقِيلَ مُشْتَرَطُ
 إِلَّا عَلَى الثَّانِي فَلَيْسَ يُنْمَعُ
 وَصَارَ مِثْلُهُمْ فَقِيهًا مُجْتَهِدًا
 مِنْ كُلِّ أَهْلِهِ وَبِالْأَفْعَالِ
 وَبِالنِّشَارِ مَعَ سُكُوتِهِمْ حَصَلَ
 عَلَى الْجَدِيدِ فَهُوَ^(١) لَا يُجْتَنَّبُ بِهِ
 فِي حَقِّهِمْ وَضَعْفُوهُ فَلْيُرَدَّ

134. وَكُلُّ إِجْمَاعٍ فَحْجَةٌ عَلَى
 135. ثُمَّ انْقِرَاضُ عَصْرِهِ لَمْ يُشْتَرَطْ
 136. وَلَمْ يُجْزَ لِأَهْلِهِ أَنْ يَرْجِعُوا
 137. وَلَيُعْتَبَرُ عَلَيْهِ قَوْلُ مَنْ وُلِدَ
 138. وَيَحْصُلُ الْإِجْمَاعُ بِالْأَقْوَالِ
 139. وَقَوْلُ بَعْضٍ حَيْثُ بَاقِيهِمْ فَعَلْ
 140. ثُمَّ الصَّحَابِيُّ قَوْلُهُ عَنْ مَذْهَبِهِ
 141. وَفِي الْقَدِيمِ حُجَّةٌ لِمَا وَرَدَ

بَابُ الْأَخْبَارِ

صِدْقًا وَكَذِبًا مِنْهُ تَوْعُّ قَدْ نُقِلَ
 وَمَا عَدَا هَذَا اعْتَبِرَ آحَادًا
 جَمْعُ لَنَا لِثَلَاثِهِ^(٢) عَزَاهُ
 لَا بِاجْتِهَادٍ بَلْ سَمَاعٍ أَوْ نَظَرٍ
 وَالْكَذِبُ مِنْهُمْ بِالتَّوَاتُطِ يُنْمَعُ
 لَا الْعِلْمُ لَكِنْ عِنْدَهُ الظَّنُّ حَصَلَ
 وَسَوْفَ يَأْتِي ذِكْرُ كُلِّ مِنْهُمَا
 فَمُرْسَلٌ وَمَا عَدَاهُ مُسْنَدٌ
 لَكِنْ مَرَّاسِيلُ الصَّحَابِيِّ تُقْبَلُ
 فِي الْاِخْتِجَاجِ مَا رَوَاهُ مُرْسَلًا

142. وَالْخَبَرُ اللَّفْظُ الْمُفِيدُ الْمُحْتَمِلُ
 143. تَوَاتُرًا لِلْعِلْمِ قَدْ أَفَادَا
 144. فَأَوَّلُ النَّوْعَيْنِ مَا رَوَاهُ
 145. وَهَكَذَا إِلَى الَّذِي عَنْهُ الْخَبَرُ
 146. وَكُلُّ جَمْعٍ شَرْطُهُ أَنْ يَسْمَعُوا
 147. ثَانِيهِمَا الْآحَادُ يُوجِبُ الْعَمَلُ
 148. لِمُرْسَلٍ وَ^(٣) مُسْنَدٍ قَدْ قُسِّمَا
 149. فَحَيْثُمَا بَعْضُ الرُّوَاةِ يُفْقَدُ
 150. لِلاِخْتِجَاجِ صَالِحٌ لَا الْمُرْسَلُ
 151. كَذَا سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ أَقْبَلَا

(1) وفي نسخة قَطُّ .

(2) وفي نسخة عَنْ مِثْلِهِ .

(3) وفي نسخة أَوْ .

152. وَالْحَقُّوْا بِالْمُسْنَدِ الْمَعْنَعَا

153. وَقَالَ مَنْ عَلَيْهِ شَيْخُهُ قَرَا

154. وَلَمْ يَقُلْ فِي عَكْسِهِ حَدَّثَنِي

155. وَحَيْثُ لَمْ يَقْرَأْ وَقَدْ أَجَاَزَهُ

فِي حُكْمِهِ الَّذِي لَهُ تَبَيَّنَا

حَدَّثَنِي كَمَا يَقُولُ⁽¹⁾ أَخْبَرَا

لَكِنْ يَقُولُ رَاوِيَا أَخْبَرَنِي

يَقُولُ قَدْ أَخْبَرَنِي إِجَاَزَهُ

بَابُ الْقِيَاسِ

156. أَمَّا الْقِيَاسُ فَهُوَ رَدُّ الْفَرْعِ

157. لِإِعْلَالِ جَامِعَةٍ فِي الْحُكْمِ

158. لِإِعْلَالِ أَضْفِهِ أَوْ دَلَالِهِ

159. أَوْ لَهَا مَا كَانَ فِيهِ الْعِلَّةُ

160. فَضْرَبُهُ لِلْوَالِدَيْنِ مُتَمَتِّعٍ

161. وَالثَّانِ مَا لَمْ يُوجِبِ التَّعْلِيلُ

162. فَيُسْتَدَلُّ بِالنَّظِيرِ الْمُعْتَبَرِ

163. كَقَوْلِنَا مَا لُ الصَّبِيِّ⁽³⁾ تَلَزَمُ

164. وَالثَّالِثُ الْفَرْعُ الَّذِي تَرَدَّدَا

165. فَلَيْلَ تَحَقُّ بِأَيِّ ذَيْنِ أَكْثَرَا

166. فَيُلْحَقُ⁽⁴⁾ الرَّقِيقُ فِي الْإِنْتِلَافِ

لِلْأَصْلِ فِي حُكْمٍ صَحِيحٍ شَرْعِي

وَلْيُعْتَبَرْ ثَلَاثَةً فِي الرَّسْمِ

أَوْ شَبَهٍ ثُمَّ اعْتَبِرْ أَحْوَالَهُ

مُوجِبَةً لِلْحُكْمِ مُسْتَقْلَلَةً

كَقَوْلِ أَفَّ وَهُوَ لِإِيْذَا مُنْعٍ

حُكْمًا بِهِ لَكِنَّهُ دَلِيلُ

شَرْعًا عَلَى نَظِيرِهِ فَيُعْتَبَرْ⁽²⁾

زَكَاتُهُ كَبَالِغٍ أَيْ لِلنُّمُو

مَا يَنْ أَصْلَيْنِ اعْتِبَارًا وَجِدَا

مِنْ غَيْرِهِ فِي وَضْفِهِ الَّذِي يُرَى

بِالْمَالِ لَا بِالْحُرِّ فِي الْأَوْصَافِ

(1) وفي نسخة تَقُولُ .

(2) وفي نسخة فَلْيُعْتَبَرْ .

(3) وفي نسخة مَا لِلصَّبِيِّ .

(4) وفي نسخة فَلْيُلْحَقْ .

فَصْلٌ

مُنَاسِبًا لِأَصْلِهِ فِي الْجَمْعِ
مُنَاسِبًا لِلْحُكْمِ دُونَ مَيْنِ
يُؤَافِقُ الْخُصْمَيْنِ فِي رَأْيَيْهِمَا
فِي كُلِّ مَعْلُولَاتِهَا الَّتِي تَرِدُ
قِيَاسَ فِي ذَاتِ انْتِقَاضٍ مُسَجَّلًا
عِلَّتُهُ نَفِيًا وَإِثْبَاتًا مَعًا
وَهُوَ الَّذِي هَا كَذَاكَ يُجْلِبُ

167. وَالشَّرْطُ فِي الْقِيَاسِ كَوْنُ الْفَرْعِ
168. بِأَنْ يَكُونَ جَامِعُ الْأَمْرَيْنِ
169. وَكَوْنُ ذَلِكَ الْأَصْلِ ثَابِتًا بِمَا
170. وَشَرْطُ كُلِّ عِلَّةٍ أَنْ تَطْرُدَ
171. لَمْ تَنْتَقِضْ لَفْظًا وَلَا مَعْنَى فَلَا
172. وَالْحُكْمُ مِنْ شُرُوطِهِ أَنْ يَتَّبَعَ
173. فَهِيَ الَّتِي لَهُ حَقِيقًا تَجْلِبُ

فَصْلٌ⁽¹⁾

بَلْ بَعْدَهَا بِمُقْتَضَى الدَّلِيلِ
تَحْرِيمُهَا لَا بَعْدَ حُكْمٍ شَرْعِيٍّ
وَمَا نَهَانَا عَنْهُ حَرَمْنَاهُ
شَرْعًا تَمَسَّكْنَا بِحُكْمِ الْأَصْلِ
وَقَالَ قَوْمٌ ضِدًّا مَا قُلْنَاهُ
تَحْرِيمُهَا فِي شَرْعِنَا فَلَا يُرَدُّ
جَوَازُهُ وَمَا يَضُرُّ يُمْنَعُ
بِالْأَصْلِ عَنْ دَلِيلِ حُكْمٍ قَدْ فُقِدَ

174. لَا حُكْمَ قَبْلَ بَعَثَةِ الرَّسُولِ
175. وَالْأَصْلُ فِي الْأَشْيَاءِ قَبْلَ الشَّرْعِ
176. بَلْ مَا أَحَلَّ الشَّرْعُ حَلَّلْنَاهُ
177. وَحَيْثُ لَمْ نَجِدْ دَلِيلَ حِلٍّ
178. مُسْتَضْحِينَ الْأَصْلَ لَا سِوَاهُ
179. أَيْ أَصْلُهَا التَّحْلِيلُ إِلَّا إِنْ وَرَدَ
180. وَقِيلَ إِنَّ الْأَصْلَ فِيمَا يَنْفَعُ
181. وَحَدُّ الْإِسْتِصْحَابِ أَخَذُ الْمُجْتَهِدِ

(1) وفي نسخة باب الحظر والإباحة .

بَابُ تَرْتِيبِ الْأَدِلَّةِ

182. وَقَدَّمُوا مِنَ الْأَدِلَّةِ الْجَلِي
183. وَقَدَّمُوا مِنْهَا مُفِيدَ الْعِلْمِ
184. إِلَّا مَعَ الْخُصُوصِ وَالْعُمُومِ
185. وَالنُّطْقُ قَدَّمَ عَنْ قِيَاسِهِمْ تَف
186. وَإِنْ يَكُنْ فِي النُّطْقِ مِنْ كِتَابٍ
187. فَالنُّطْقُ حُجَّةٌ إِذَا وَإِلَّا
- عَلَى الْحَقِّ بِاعْتِبَارِ الْعَمَلِ
- عَلَى مُفِيدِ الظَّنِّ أَيْ لِلْحُكْمِ
- فَلْيُؤْتِ بِالتَّخْصِصِ لَا التَّقْدِيمِ⁽¹⁾
- وَقَدَّمُوا جَلِيَّهٗ عَلَى الْحَقِّ
- أَوْ سُنَّةٍ تَغْيِيرُ الاسْتِصْحَابِ
- فَكُنْ بِالاسْتِصْحَابِ مُسْتَدِلًّا

بَابُ صِفَةِ الْمُفْتِيِّ وَالْمُسْتَفْتِي

188. وَالشَّرْطُ فِي الْمُفْتِيِّ اجْتِهَادٌ وَهُوَ أَنْ
189. وَالْفَقْهُ فِي فُرُوعِهِ الشَّوَارِدِ
190. مَعَ مَا بِهِ مِنَ الْمَذَاهِبِ⁽²⁾ الَّتِي
191. وَالنَّحْوِ وَالْأُصُولِ مَعَ عِلْمِ الْأَدَبِ
192. قَدْرًا بِهِ يَسْتَنْبِطُ الْمَسَائِلَ
193. مَعَ عِلْمِهِ التَّفْسِيرِ فِي الْآيَاتِ
194. وَمَوْضِعِ الْإِجْمَاعِ وَالْخِلَافِ
195. وَمِنْ شُرُوطِ السَّائِلِ الْمُسْتَفْتِي
196. فَحَيْثُ كَانَ مِثْلَهُ مُجْتَهِدًا
- يَعْرِفَ مِنْ آيِ الْكِتَابِ وَالسُّنَنِ
- وَكُلِّ مَا لَهُ مِنَ الْقَوَاعِدِ
- تَقَرَّرَتْ وَمِنْ خِلَافٍ مُثَبَّتٍ
- وَاللُّغَةِ الَّتِي أَتَتْ عَنْ⁽³⁾ الْعَرَبِ
- بِنَفْسِهِ لِمَنْ يَكُونُ سَائِلًا
- وَفِي الْحَدِيثِ حَالَةَ الرُّوَاةِ
- فَعِلْمُ هَذَا الْقَدْرِ فِيهِ كَافٍ
- أَنْ لَا يَكُونَ عَالِمًا كَالْمُفْتِي
- فَلَا يَجُوزُ كَوْنُهُ مُقَلِّدًا

(1) وفي نسخة لا التَّعْمِيمِ .

(2) وفي نسخة مِنَ الْقَوَاعِدِ .

(3) وفي نسخة مِنَ الْعَرَبِ .

فَرْعٌ

197. تَقْلِيدُنَا قَبُولُ قَوْلِ الْقَائِلِ
 198. وَقِيلَ بَلْ قَبُولُنَا مَقَالَهُ
 199. فَفِي قَبُولِ قَوْلِ طَهَ الْمُصْطَفَى
 200. وَقِيلَ لَا لِأَنَّ مَا قَدْ قَالَهُ
 مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ حُجَّةٍ لِلسَّائِلِ
 مَعَ جَهْلِنَا مِنْ أَيْنَ ذَلِكَ قَالَهُ
 بِالْحُكْمِ تَقْلِيدٌ لَهُ بِلاَ خَفَا
 جَمِيعُهُ بِالْوَحْيِ قَدْ أَتَى لَهُ

بَابُ الاجْتِهَادِ

201. وَحَدُّهُ أَنْ يَنْدَلَ الَّذِي اجْتَهَدَ
 202. وَلَيَنْقَسِمَ إِلَى صَوَابٍ وَخَطَأٍ
 203. وَفِي أَصُولِ الدِّينِ ذَا الْوَجْهِ امْتَنَعَ
 204. مِنَ النَّصَارَى حَيْثُ كُفِّرَ أَثَلَتْوَا
 205. أَوْ لَا يَرُونَ رَبَّهُمْ بِالْعَيْنِ
 206. وَمَنْ أَصَابَ فِي الْفُرُوعِ يُعْطَى
 207. لِمَا رَوَوْا عَنِ النَّبِيِّ الْهَادِي
 208. وَتَمَّ نَظْمُ هَذِهِ الْمُقَدِّمَةِ
 209. فِي عَامِ طَاءٍ ثُمَّ ظَاءٍ ثُمَّ فَا
 210. فَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى إِتْمَامِهِ
 211. عَلَى النَّبِيِّ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ
 مَجْهُودُهُ فِي نَيْلِ أَمْرِ قَدْ قَصَدَ
 وَقِيلَ فِي الْفُرُوعِ يُمْنَعُ الْخَطَأُ
 إِذْ فِيهِ تَصْوِيبٌ لِأَرْبَابِ الْبِدْعِ
 وَالزَّاعِمِينَ أَنَّهُمْ لَنْ^(١) يُعْثُوا
 كَذَا الْمُجُوسُ فِي ادِّعَا الْأَصْلَيْنِ
 أَجْرَيْنِ وَاجْعَلْ نِصْفَهُ مَنْ أَخْطَا
 فِي ذَلِكَ مَنْ تَقْسِيمُ الاجْتِهَادِ
 أَيَّامُهَا فِي الْعَدِّ دُرٌّ مُحْكَمَةٌ
 ثَانِي ربيعِ شَهْرِ وَضَعِ الْمُصْطَفَى
 ثُمَّ صَلَاةُ اللَّهِ مَعَ سَلَامِهِ
 وَحَزْبِهِ وَكُلِّ مُؤْمِنٍ بِهِ

(1) وفي نسخة لم بدل لن .

فهرس تسهيل الطرقات في نظم الورقات

1.....	المقدمة
1.....	باب: أصول الفقه
3.....	أبواب: أصول الفقه
3.....	باب: أقسام الكلام
4.....	باب: الأمر
4.....	باب: النهي
5.....	فصل: فيمن تناوله خطاب التكليف
5.....	باب: العام
5.....	باب: الخاص
6.....	باب: المجمل والمبين
7.....	باب: الأفعال
7.....	باب: النسخ
8.....	باب: في بيان ما يفعل في التعارض بين الأدلة والترجيح
8.....	باب: الإجماع
9.....	باب: بيان الأخبار وحكمها
10.....	باب: القياس
11.....	فصل: في شروط أركان القياس
11.....	فصل: في الحظر والإباحة
12.....	باب: ترتيب الأدلة
12.....	باب: في المفتي والمستفتي
13.....	فرع
13.....	باب: الاجتهاد